الأمـــــــــــــن
الـيـــــــوم وغـــــــداً

بقلم: *محمد البرادعي*

هذا العام وفي يوليو/تموز 2007 تبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عامها الخمسين في الخدمة الدولية كمنظمة عالمية هدفها تسخير "الذرة من أجل السلم" وكمراقب رئيسي للمساعدة في وقف انتشار الأسلحة النووية. ماذا ينتظر الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به ويمكن أن تقوم به الوكالة للمساعدة في وضع أساس أكثر رسوخاً للأمن والتنمية العالميين؟

يستعرض محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والحائز على جائزة نوبل أهم التحديات والفرص التي يتوقعها.

منذ زمن ليس ببعيد، حددت نخبة من أرقى العقول في العالم أخطر التهديدات التي تواجه العالم في الوقت الحالي وفي المستقبل المنتظر.

وهؤلاء العلماء كانوا أعضاء مجموعة رفيعة المستوى بالأمم المتحدة، وقد قوّموا وحددوا خمسة أنواع من التهديدات وتلك هي: الأولى وتشمل الفقر والأمراض المعدية وتردّي الأحوال البيئية، والثانية وهي الجريمة المنظمة، والثالثة تخص الإرهاب، والرابعة تتعلق بقضايا النزاع المسلح داخل الدول وبين بعضها البعض، والخامسة هي أسلحة الدمار الشامل.

إنّ الأمر الذي استوقفني عند قراءة تقرير مجموعة الأمم المتحدة هو أنّ كل هذه التهديدات بلا استثناء يمكن وصفها بأنها "تهديدات متجاوزة للحدود" أي أنه لا يمكن مواجهتها من قبل أي دولة بمفردها وأنها تتطلب بحكم طبيعتها استجابة عالمية وتعاوناً متعدد الجنسيات.

وكما ظهر جلياً فإن كل هذه التهديدات متشابكة. فكثيراً ما يقترن الفقر بانتهاكات حقوق الإنسان، وغياب الحُكم الرشيد مما ينتج عنه إحساس عميق بالظلم والغضب والمذلة وهذا بدوره يوفر بيئة نموذجية لتنامي العنف بكل أشكاله، بما في ذلك التطرف والحرب الأهلية والحرب بين الدول. ويحدث ذلك في المناطق التي تعاني من النزاعات الطويلة الأمد حيث كثيراً ما ترنو الدول إلى إعلاء مكانتها أو تسعى وراء امتلاك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بُغية تعزيز أمنها.

من الواضح أنّ ذلك يمثل مزيجاً خطيراً من التهديدات، ولذا فإنّ الإبقاء على الوضع الحالي لا يمكن أن يكون هو الخيار.

يمكـــــن أن يرســـي العالـــم أســاســاً أقــوى لنصف القرن التالي... وما بعده.

وفي إحدى المقالات التي صدرت مؤخراً، يرى أربع من الشخصيات المرموقة في الولايات المتحدة – وهم هنري كيسنجر ووليام بيري وجورج سكالتز وسام نان – أنّ على الولايات المتحدة والعالم التحرك بقوة صوب عالم خالٍ من الأسلحة النووية: وجاء في المقال المشار إليه أنه"ما لم يتم اتخاذ إجراءات جديدة وسريعة" فسوف تضطر الولايات المتحدة قريباً لدخول حقبة نووية جديدة محفوفة بالمخاطر، ومربكة نفسياً ومكلفة اقتصادياً وقد تتجاوز تكلفتها ما كانت تتطلبه سياسة الردع إبان الحرب الباردة".

التحديات

دعوني أقدم باختصار صورة أكثر تفصيلاً للتحديات الحاكمة التي نواجهها.

أولاً، إنّ إحساس المجتمع العالمي بالأولويات أصبح – من وجهة نظري – مشوّشاً مما أدى إلى إحساس بالظلم وفقدان الأمن.

إنّ مجموع ما تنفقه حكومات العالم على المساعدات الخارجية يبلغ حوالي مائة بليون دولار أمريكي في السنة. وقد يبدو هذا الرقم كبيراً، ولكن قارن هذا المبلغ على سبيل المثال بما تنفقه الولايات المتحدة وحدها سنوياً على الحيوانات الأليفة حيث يصل إلى 35 بليون دولار أمريكي، أي ثلث مبلغ المساعدات الخارجية. وبالمقابل فإنّ ما تنفقه الحكومات سنوياً على الأسلحة يزيد كثيراً على تريليون دولار أمريكي، أي عشرة أضعاف ما ينفق على المساعدات الخارجية.

علاوة على ذلك فإنّ الحاجة للمساعدات الدولية باتت مُلحّة، حيث أنّ 40% من سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين أمريكيين يومياً. كما أن 850 مليون فرد ينامون بلا عشاء كل ليلة. كما يفيد الخبراء أنّ 20000 فرد – معظمهم من الأطفال – يموتون يومياً من جراء ظروف الفقر مثل المجاعات والأمراض الناتجة عن تلوث المياه. ويعني ذلك ببساطة أنهم فقراء لدرجة تستحيل معها الحياة.

وتلك الأرقام تتحدث عن نفسها.

وهناك دلالة أخرى على عدم وضوح الأولويات وهي عدم قدرتنا على حل النزاعات الإقليمية الطويلة الأمد مثل تلك القائمة في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية. إنّ من الممكن حل هذه الصراعات وكذلك أي نزاعات أخرى. إنّ سبب استمرار هذه النزاعات هو أنّ المجتمع الدولي برغم جهوده المتقطعة، لم يستثمر القدرات الضرورية ولم يحشد العزم اللازم لإيجاد الحلول. وليس من قبيل المصادفة أن تكون هذه المناطق هي البؤر التي تتركز فيها المخاوف من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وعلي الصعيد النووي فإنّ التحديات الأمنية ليست أقل ترويعاً. ويشير البعض إلى "التآكل المستمر" لنظام عدم الانتشار النووي. وأنا أميل للموافقة. لكن ذلك لا ينبغي أن يكون مفاجأة. لقد تم تفعيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) منذ ما يربو على 35 عاماً. ومنذ ذلك الحين والعالم يمر بتغيّرات سريعة على الصعيد السياسي والتكنولوجي والأمني. والمشكلة هي أننا لم نقم بإعداد التعديلات الضرورية لتناسب هذه الحقائق الجديدة.

إنّ أكثر النتائج المثيرة هي سعي عدد من الدول للحصول على أسلحة نووية وقدرة نووية بطريقة سرية. بالإضافة إلى ذلك ظهر ما أسميتهُ "السوبر ماركت النووي" وهي شبكة غير مشروعة لتجارة المعدات والتصميمات النووية الحساسة.

ونحن نميل أحياناً إلى نسيان أنّ الهدف الأساسي لمعاهدة عدم الانتشار (NPT) هو إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إلا أنّ بعض الدول تعوّل على الأسلحة النووية بشكل متزايد وقوي. فلا يزال لدينا 27000 سلاح نووي، ومعظمها لا يزال في نفس حالة "الاستعداد" التي سادت أثناء الحرب الباردة. وهناك تسع دول معروفة بامتلاك هذه الأسلحة وأكثر من 25 دولة أخرى أعضاء في تحالفات تعتمد على الأسلحة النووية كجزء من مكانتها العسكرية. وتخطط بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية لتجديد مخزونها الاحتياطي أو حتى لتطوير أسلحة جديدة "أكثر قابلية للاستخدام". ومع ذلك تستمر هذه الدول في الوقت نفسه في وعظها للدول الأخرى بأنّ الأسلحة النووية لن تفيد تلك الدول.

ويجب أن يتضح الآن الارتباط بين عدم الانتشار ونزع السلاح. فما دامت بعض الدول تعتمد علي الأسلحة النووية من أجل أمنها، فإنّ دولاً أخرى سوف تميل إلى محاكاتها. وكما ذكرت من قبل يجب أن نتخلى عن الفكرة العقيمة التي تتجلى في الشجب الطبيعي لسعي بعض الدول للحصول علي أسلحة الدمار الشامل، وفي الوقت نفسه القبول الطبيعي كذلك أن تستمر دول أخرى في الاعتماد علي الأسلحة النووية لتعزيز أمنها.

يجب أن يتضح الآن الارتباط بين عدم الانتشار ونزع السلاح، فما دامت بعض الدول تعتمد علي الأسلحة النووية من أجل أمنها فإنّ دولاً أخرى سوف تميل إلى محاكاتها.

وقد ظهر تهديد آخر أكثر تعقيداً وهو ما أسميه انتشار "القدرات النووية". وأعني بذلك انتشار التكنولوجيات النووية الحساسة ولاسيما إثراء اليورانيوم وفصل البلوتونيوم. وبالرغم من أنّ القيام بذلك مقبول تماماً من الناحية القانونية في ظل معاهدة عدم الانتشار (NPT)، إلا أنّ هذه التكنولوجيات تعطي الدول التي تمتلكها قدرة محتملة لتصنيع مادة نووية يمكن استخدامها لتصنيع الأسلحة.

ومع تزايد المخاوف المتعلقة بكلٍ من تغيّر المناخ وأمن الطاقة، ينظر عدد متزايد من الدول إلى القدرة النووية كخيارٍ جذاب. وحتى يتسنى تعظيم استقلال الطاقة أصبح عدد أكبر من الدول مهتماً بالتمكن من السيطرة على دورة الوقود النووي الكاملة.

ومع أنّ هذا الاتجاه مفهوم، فإنّه يعد تطوراً خطيراً، لأنّ آخر ما نحتاج إليه هو مزيد من "دول يمكنها بسهولة حيازة السلاح النووي"– وهذه هي الدول القادرة علي إنتاج سلاح نووي في غضون شهور – إذا ما رغبت في ذلك.

وأخيراً، فإننا نواجه احتمالات مخيفة للإرهاب النووي أو الإشعاعي، وكذلك إمكانية سرقة أسلحة أو مواد نووية. إنّ هناك آلاف الأطنان من المواد النووية الملائمة للاستخدام في صنع أسلحة – مثل اليورانيوم شديد الإثراء والبلوتونيوم – موجودة في مخازن عسكرية ومدنية.

وهناك أيضا كميات كبيرة متنوعة من المواد المشعة، يستخدم معظمها للأغراض الإنسانية. وتختلف مخاطر هذه المواد تبعاً لتكوينها وقوتها، لكن وفرتها تجعل الحصول عليها أمراً يسيراً.

ومن وجهة نظري، فإننا أمام خيارين، أحدهما هو ما يطلق عليه البعض "صدام الحضارات"– ويستند هذا الصدام إلى العرقية أو العنصرية أو الدين. وأياً كان السبب فهذه رؤية كئيبة للمستقبل.

ومع ذلك مازال الوقت أمامنا، ويمكننا اللجوء إلى الخيار الثاني ألا وهو العمل سوياً لإنشاء "قرية عالمية"– عالم تكون فيه كل الشعوب والأمم جيراناً يتقاسمون هذا الكوكب، ويكون لهم قيم أساسية مشتركة وحقوق متساوية وفرص متكافئة.

بالرغم من التقدم المذهل في الإنتاج الزراعي العالمي، تواجه عدة دول عقبات كبيرة في توفير الغذاء لشعوبها. وتتطلب زيادة الإنتاج الزراعي تشجيع تنوع المحاصيل واتخاذ الإجراءات الحاسمة لمكافحة الآفات والعمل على زيادة خصوبة التربة وإدارة موارد المياه والتربة بشكل أفضل. وتساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية العلماء والمزارعين في بلادهم باستخدام التقنيات النووية التي تدعم هذه الأهداف.

فإذا قامت مجموعة متطرفة بتفجير "قنبلة قذرة" في منطقة مأهولة بالسكان باستخدام كمية من مادة مشعة معبأة في متفجرات تقليدية، فلن تكون الآثار التدميرية الناتجة مماثلة لما ينتج عن الانفجار النووي. ولكن هذا العمل سوف يثير– بالتأكيد – فزع الجمهور وانتشار التلوث إضافةً إلى الخسائر الاقتصادية.

وتحتفظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقاعدة بيانات خاصة بالاتجار غير المشروع، تحتوي على تقارير عن سرقة المواد النووية والمشعة وتهريبها وفقدانها والتحكم فيها. ولدينا تقارير بشأن 149 حادثة من هذا النوع وقعت في العام الماضي فقط. ولحسن الحظ أنّ كل هذه الحوادث لا تتضمن ضياع كميات ذات قيمة من المواد النووية أو المصادر المشعة القوية. ولكن في ذلك إشارة واضحة إلى أنّ التهديد النووي ليس تهديداً افتراضياً.

لقد حقق المجتمع الدولي تقدماً عظيماً في تأمين هذه المواد في السنوات الخمس الماضية. ولكنه في سباق مع الزمن، ولم يتضح بعد من هو الفائز.

هذه هي بعض التحديات التي نواجهها، فهي تحديات مُلحّة وكبيرة، لكن ليس واضحاً أمامنا اليوم في أي اتجاه سوف نسير.

الفرص

أود أن أرسم صورة أكثر إشراقاً، تركّز على مواجهة هذه التحديات– أو على الأقل التعامل معها.

أولاً، يجب أن نبحث عن استراتيجيات لا يكون هدفها فقط تكوين الثروات، بل تقاسمها بصورة أكثر إنصافاً بين سكان هذا الكوكب. وقد أشارت دراسة أجرتها جامعة الأمم المتحدة إلى أنّه ابتداءً من عام 2000 فسوف يمتلك الأثرياء والذين يمثلون نسبة 1% فقط من سكان العالم حوالي 40% من الثروة العالمية. وعلى الجانب الآخر فإنّ أفقر سكان العالم وهم يمثلون نصف عدد السكان لا يملكون سوي 1% من الثروة العالمية.

ويمكن اتخاذ خطوات عملية للبدء في تحقيق هذا الإنصاف. وقد ذكرتُ بالفعل الحاجة إلى زيادة المعونات والمساعدة الرسمية للتنمية.

ولن تتضمن الإجراءات الضرورية الأخرى مجرد توزيع الأموال، بل تتطلب كذلك عدالة التوزيع. ينفق كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان 260 بليون دولار أمريكي على دعم المحاصيل الزراعية سنوياً. وهذه الاستثمارات تمثل في الواقع ضماناً لعدم تمكن المزارعين في الدول الفقيرة من منافسة أقرانهم في الدول الغنية. إنّ شعوب الدول الفقيرة تصبو إلى التخلص من ربقة الفقر وذلك من خلال التجارة، وينبغي إعطاؤهم تلك الفرصة.

وفي هذا المجال هناك استراتيجية استثمار العلوم المتقدمة والتكنولوجيا لمواجهة احتياجات التنمية. وتحمل المنجزات المتطورة في مجالات النانو تكنولوجي والتكنولوجيا الحيوية بين طياتها أملاً عظيماً للمستقبل. لكن الاستثمارات التكنولوجية تتجه نحو السوق في العادة مما يؤدي إلى أن تصبح الإبداعات قاصرة على خدمة الدول المتقدمة. أما الدول النامية فغالباً ما يصلها القليل من هذه الفوائد. يجب التركيز بشكل أكبر على الابتكار العلمي والتكنولوجي الذي يواجه مشكلات المناطق الفقيرة في العالم. ويعد توفير العلاج الطبي للملاريا وغيرها من الأمراض المنتشرة في الدول النامية مجرد مثال واحد في هذا الصدد.

إنّ بناء القدرة في العلوم الأساسية والتكنولوجيا هو مطلب مهم لمساعدة الدول النامية في مواجهة معظم احتياجاتها الأساسية – مثل الحصول على الغذاء والماء والطاقة والرعاية الطبية والإسكان والتعليم. وقد تم إعداد مجموعة من الأنشطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لبناء القدرات في الدول الأعضاء بالوكالة لاستخدام التقنيات النووية المتقدمة لصالح التنمية البشرية.

كيف يتم ذلك ؟ دعوني أعطيكم مثالاً

يعد تأمين الغذاء من أهم التحديات التي تواجه الدول الفقيرة. وتتطلب زيادة الإنتاج الزراعي تشجيع تنوع المحاصيل واتخاذ الإجراءات الحاسمة لمكافحة الآفات، والعمل على زيادة خصوبة التربة وإدارة موارد المياه والتربة بشكل أفضل.

وفي إطار المشروعات الوطنية والإقليمية، فإنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية تساعد العلماء والمزارعين في بلادهم باستخدام تقنيات نووية تساعد على تحقيق هذه الأهداف. إنّ الفكرة لا تقوم على مجرد زيادة إنتاج الغذاء بل تتعدى ذلك إلى استدامته مع الحفاظ على البيئة.

وقد تم في السنوات الخمس الماضية إدخال ستة أنواع جديدة من المحاصيل رسمياً في أفريقيا وحدها وهي نباتات ذات قيمة غذائية أعلى وخصائص أكثر عائداً ومرونة لتحمل ظروف البيئات القاسية. وذلك يشمل أنواعاً جديدة من السمسم في مصر والمنيهوت في غانا والقمح في كينيا والموز في السودان والدخن الإصبعي (Finger Millet) والقطن في زامبيا.

ويعد تحقيق الأمن الغذائي أحد مجالات المعونة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نساعد الدول أيضاً على بناء قدرات في استخدام الأساليب النووية في مجالات إدارة موارد المياه الجوفية ومواجهة الأمراض وتحسين التغذية وزيادة القدرة الإنتاجية في الصناعة وحماية البيئة.

وتعد الطاقة عنصراً أساسياً في التنمية، ويشمل ذلك كل نواحي التنمية البشرية تقريباً – سواء كانت الصحة أو الزراعة أو التعليم أو الصناعة، وتعوّل كل هذه القطاعات بشكل كبير على الحصول على مصادر الطاقة الحديثة بشكل يمكن الاعتماد عليه.

ومرة أخرى، نلاحظ أنّ الصورة تعبر عن عدم التوازن. فإنّ حوالي1.6 مليار نسمة – أي ربع سكان العالم – ليس لديهم إمكانية للحصول على الكهرباء بأي وسيلة وحوالي 2.4 مليار لا يزالون يستخدمون الكتلة الحيوية في الطهي والتسخين.

ولتكون المقارنة واضحة، فإننا نجد أنّ استهلاك الفرد للكهرباء في الدول الفقيرة في الطاقة مثل إثيوبيا وإريتريا يقدر بحوالي 50 كيلو وات ساعة في السنة. وذلك يعني أنّ كل مواطن يحصل على حوالي 6 وات في المتوسط – وهذا المقدار أقل من الطاقة اللازمة لتشغيل الكمبيوتر الشخصي. وعلى النقيض من ذلك، نجد أنّ متوسط استهلاك الفرد للكهرباء في الدول المتقدمة التي تكوّن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يبلغ في المتوسط 8600 كيلو وات ساعة في السنة أي حوالي 100 ضعف الاستهلاك في الدول الفقيرة.

وعلى الصعيد النووي، هناك نسبة مئوية كبيرة من إجمالي 442 مفاعل قوى نووية يتم تشغيلها في الدول الصناعية. ومع ذلك نجد أنّ 16 مفاعلاً من 29 مفاعلاً جديداً تحت الإنشاء في الدول النامية.

ويتزايد عدد الدول النامية التي تبدي اهتماماً بالقوى النووية. لكن البنية التحتية متهالكة ليس فقط من حيث عدم توافر مرافق التصنيع بل كذلك بالنسبة لما هو مطلوب من إطار قانوني بالغ التعقيد ومن الموارد البشرية والمالية. إنّ الحصول على هذه التكنولوجيا المعقدة يتطلب تخطيطاً دقيقاً وطويل المدى وإعداداً جيداً واستثمارات كبيرة.

وتساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدول الأعضاء في بناء القدرة لإدارة تنمية قطاع الطاقة. وليس الهدف في الواقع هو تعزيز دور القوى النووية بل إنّ القوى النووية – في كثير من الحالات– ليست الخيار المفضل. بل إننا نطمح إلى تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وزيادة الحصول على مصادر الطاقة التي يمكن تحمّل تكلفتها.

وتعد خدمات تقويم الطاقة التي تقدمها الوكالة من أهم العناصر في هذا المجال. ومن خلال هذه الخدمات تقوم الوكالة بتطوير نماذج تخطيط للطاقة لتتلاءم مع الظروف الخاصة بكل دولة. وتقوم بتدريب الخبراء المحليين لإجراء دراسات عن التنبؤ باحتياجات الطاقة وتحديد الخيارات منخفضة التكلفة بتجميع كل هذه العناصر مع العناصر الأخرى في عملية صنع القرارات الوطنية. والآن تستخدم أساليب تخطيط الطاقة الخاصة بالوكالة في أكثر من مائة دولة حول العالم.

كما يجب الحفاظ علي العلوم الحديثة والتكنولوجيا من سوء الاستخدام. وهناك عدد من العوامل التي يجب تقويتها في الساحة النووية.

ومن ناحية الأمن النووي، فإنّه يجب أن يكون إيقاف الاتجار غير المشروع في المواد النووية والإشعاعية علي قمة قائمة الأولويات. وهذا يعني إنهاء الجهود الخاصة بتأمين المنشآت المهددة حيث يتم استخدام وتخزين هذه المواد. وهذا يعني تقوية قدرة قوات الشرطة وحرس الحدود في تتبع المهربين. وذلك يعني قصر استخدام الطاقة النووية في القطاع المدني علي المفاعلات التي تعمل بوقود اليورانيوم منخفض الإثراء والذي يصعب استخدامه في الأسلحة النووية.

كما يجب علينا إيجاد آلية لضمان إمداد المستخدمين الشرعيين بالوقود. وهذا من شأنه تثبيط الدوافع – والمبررات – التي تدفع بالدول إلى امتلاك القدرة على إثراء اليورانيوم وفصل البلوتونيوم. ونحن نعمل علي تطوير هذه

الآلية من خلال إنشاء بنك دولي لاحتياطي الوقود. وسيكون هدفنا علي المدى الأبعد هو جمع كل هذه العمليات تحت مظلة رقابة متعددة الجنسيات.

يجب العمل على تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالوكالة تقوم بدور رقابي في التحقق من أنّ الأنشطة النووية مقتصرة علي الأغراض السلمية. لكن سلطة التحقق تختلف من دولة إلى أخرى. فلقد أعطى البروتوكول الإضافي– الذي طورته الوكالة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي – بعد اكتشاف البرنامج النووي السري للعراق – مفتشي الوكالة مزيداً من حق المعاينة للإطلاع علي المواد والأنشطة النووية غير المعلنة. لكن البروتوكول الإضافي لا يطبق في أكثر من مائة دولة، ويجب أن نجعله سارياً علي المستوى العالمي.

أوضحت الحقائق السياسية في السنوات الأخيرة أنّ أعمال تفتيش الوكالة يمكن أن تكون عنصراً مهماً في قرارات الحرب والسلام.

إنّ الوكالة تعاني من نقصٍ بالغ في مواردها المالية، ذلك أنّ الميزانية المخصصة لأعمال التحقق – أي التمويل المخصص للتفتيش علي الأنشطة النووية حول العالم – تبلغ حوالي 130 مليون دولار أمريكي وهذا لا يكفي للوفاء بمسئولياتنا واحتياجاتنا المتزايدة.

ويمكننا – إذا توفر تمويل أكبر – شراء كثير من صور الأقمار الصناعية وتطوير معاملنا بأحدث القدرات والمعدات مثل جهاز تحليل الجسيمات لمسار الانشطار ليساعدنا علي تتبع وتحديد طبيعة الأنشطة النووية غير المعلنة حتى بعد مضي فترة طويلة من ممارستها. ومن خلال هذا التمويل نستطيع استخدام المزيد من المفتشين وشراء المعدات المطورة والبقاء بثقة في الصدارة من الناحية التكنولوجية.

أوضحت الحقائق السياسية في السنوات الأخيرة أنّ أعمال تفتيش الوكالة يمكن أن تكون عنصراً مهماً في قرارات الحرب والسلام. وفي ضوء هذه الحقيقة، فإنّ تعزيز دور الوكالة وتحسين فاعليتها يعتبر استثماراً حكيماً.

إنّ المجتمع الدولي في حاجة مُلحّة لجهودٍ كبيرة في مجال نزع السلاح النووي. هناك كثير من الأسلحة النووية المخزونة في الوقت الراهن تبلغ فيها القوة التدميرية لرأس نووي واحد مئات الأضعاف لقنبلة *هيروشيما*. ولا يوجد مبرر منطقي – باستثناء توقع هجوم خارجي – للحفاظ علي المخزون العالمي من هذه الأسلحة أو الاستمرار في حالة التأهب الشديد التي سادت أثناء فترة الحرب الباردة.

يحضرني قبس من كلمة للرئيس الأمريكي الأسبق *رونالد ريجان* والذي كان يعتقد جازماً بضرورة التخلص من الأسلحة النووية. حيث قال إنّ هذه الأسلحة "غير عقلانية تماماً وغير إنسانية ولا تصلح سوى للقتل وتدمير الحياة علي كوكب الأرض وهدم الحضارة."

وسوف تساهم كل استراتيجية قمت بعرضها حتى الآن في القضاء على أسباب فقدان الأمن وعدم الإنصاف الموجودة الآن. وتعد كل استراتيجية خطوة ضرورية نحو السلام العالمي.

لكن بالمعنى الأوسع، فإننا سوف ننجح في بناء "قرية عالمية" فقط إذا بدأنا تطوير أنظمة بديلة للأمن الجماعي. نظام لا تعتمد فيه دولة أو مجموعة من الدول علي أسلحة نووية لضمان الأمن، نظام يتسم بوجود آليات عالمية فعالة لحل النزاع، نظام يعطي الأولوية والاهتمام المطلوبين للتوترات الإقليمية الطويلة الأمد مثل تلك القائمة في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية، نظام عادل وشامل وفعال.

وعلاوة علي ذلك، يجب أن يكون البشر هم محور ارتكاز هذا النظام، لأنني على قناعة بأنّه لكي يتحقق السلام يجب أن يركز النظام على تحقيق "الأمن البشري". ويجب أن يكون المجتمع الدولي مستعداً للدفاع عن حق الحياة والحرية والكرامة لكل فرد في أي وقت وأي مكان، سواء كان المعتدي قوة محتلة أو ديكتاتوراً ظالماً.

هذه ليست ضرورة أخلاقية فحسب، ولكنها مطلب مُلحٌ لأمننا. وفي ظل العولمة فإنه يتضح جلياً أنّ فقدان الأمن في أي مكان هو فقدان الأمن في كل مكان.

وإذا نظرنا للنزاع من وجهة نظر الأمن الإنساني، فإننا سوف نرى – وبسرعة – فوائد إيجاد الحلول من خلال الحوار بديلاً عن القوة العسكرية. إنّ الوقت قد حان للتخلي عن فكرة أن يكون الحوار مكافأة علي السلوك القويم – ولكن بدلاً من ذلك يجب أن ندرك أنّ الحوار أداة أساسية للتأثير على هذا السلوك. إنّ عدو اليوم قد يكون شريك الغد. وسوف يكون علينا أن نتقاسم الموارد ونواجه القضايا البيئية والصحية المشتركة، ونتفاعل معاً في مجالات عدة.

ومن خلال التوفيق بين اختلافاتنا، فإننا نستطيع بل ويجب علينا إيجاد البيئة المناسبة لبناء إطار أقوى للسلم والأمن الدوليين والعمل علي استدامتهما.

محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحائز علي جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الوكالة لعام 2005.
البريد الإلكتروني official.mail@iaea.org